مدى سلطة القاضي في الإثبات بالشهـادة بين الإطلاق والتقييد

دراسة في القانون الأردني والمقارن

**The Courts Discretionary Role in Testimony**

[[1]](#footnote-1)©

**علاء الدين عبابنة [[2]](#footnote-2)\***

**تاريخ الاستلام 11/9/2017 تاريخ القبول 18/10/2017**

**ملخص**

لا شك أن الإثبات بالشهادة يشكل مخرجا للمشرع، لتجنب نعته بالتشدد وعدم المرونة، إذ جاءت اليمين الحاسمة والإقرار القضائي وحتى الأدلة الكتابية كامتداد للنظام المقيد في الإثبات، فلم تمنح القاضي السلطة التقديرية الواسعة حول الإثبات من خلالها.

وعلى النقيض تماما جاء المشرع بشهادة الشهود كوسيلة إثبات، فتمتع القاضي في مجال الإثبات بها بسلطات تقديرية واسعة، اختلف مداها من تشريع لآخر بحسب مبدأ الإثبات الذي اعتنقه ذات التشريع، واستنادا على ذلك جرى تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث، طرح أولها سلطة القاضي حول طلب الإثبات بالشهادة، والثاني سلطة القاضي حول إمكانية الأمر بالإثبات بالشهادة من تلقاء نفسه، أما الثالث حول سلطة القاضي في تقييم شهادة الشهادة، وذلك في التشريع الأردني مقارنة ببعض التشريعات العربية والأجنبية، مستعينا في النصوص القانونية، ومدعما في التطبيقات القضائية لارتباطها الوثيق بهذه الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات تمثلت ببيان الحدود الفاصلة بين سلطة القاضي التقديرية والمطلقة ومحاولة بيان فكرة الرقابة الباهته التي يمكن لها تجنب عيوب الإطلاق.

الكلمات المفتاحية: القانون الأردني، الشهادة، الإثبات، سلطة القاضي التقديرية، البينة

**Abstract**

There is no doubt that evidence by testimony came as a sign that legislator wants to give judges full power to weigh the evidence, unlike the situation in other kind of evidences where the judge is restricted upon a kind of evidence.

This article shows that even the law has given wide authority to the judge upon testimony; the extent of this authority differs from legislation to another in different countries according to the adopted principle of evidence. Accordingly, this article has been divided into three sections; the first examines the judge's authority upon evidence by testimony, while the second examine the judge's power to govern the case by testimony without demand from litigants. The third one evaluates such authority in the Jordanian law and other comparative laws such as Arab and foreign laws.

**Keywords**: Jordan, law, court discretion, testimony, evidence.

1. **© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2019.** [↑](#footnote-ref-1)
2. \* أستاذ مشارك في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. [↑](#footnote-ref-2)